ثلاثون عاما

Voice of Bahrain
PO Box 65799, London NW2 9PL
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 369 اكتوبر 2013 م، ذو القعدة، ذو الحجة 1434 هـ

صوت البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

كلما أظلمت سماء العهد الخليفي اقترب النصر الموعود

يوما بعد آخر تتعمق وحشية الحكم الخليفي لتصل مستويات غير مسبوقة، وتعمق الإصرار الشعبي على ضرورة التخلص من هذا الحكم الديكتاتوري الى الابد. وما جرى في الاسابيع الاخيرة يؤكد بدون ادنى شك ان الامور لن تعود الى ما كانت عليه، وان التعايش بين البحرانيين والخليفيين اصبح مستحيلا. ومع ان المفاصلة النهائية الكاملة قد تستغرق وقتا ولكنها اضحت محتومة ولا يستطيع احد منع حدوثها. ومع ان حلفاء الخليفيين في لندن وواشنطن ما يزالون مترددين في الاقتناع بحتمية سقوط الاستبداد الخليفي، فانهم يدركون يوما بعد آخر استحالة اصلاح نظام قديم توارث الاستبداد والديكتاتورية على مدى قرنين، واصبح مستعصيا على الانفتاح وفاقدا المرونة والتعامل السياسي اللبق. فعندما يصدر الطاغية وجلاوزته قرارا بحل المجلس العلمائي برغم امتناعه عن الخوض المباشر في القضايا السياسية او اعلان المواقف الصارخة، فانه يكون قد حكم على نفسه بالاعدام. فالمجلس العلمائي ليس جمعية سياسية او مبنى حجريا، بل هو بناء اجتماعي وروحي يستمد شرعيته من الدعوة الالهية من العلماء بان يكونوا امناء الرسل والمدافعين عن الحق والصارخين بوجه الظلم والدفاع الدائم عن المظلومين. واذا كان الخليفيون يعتقدون ان قدرتهم على شراء مواقف بعض المحسوبين على العلماء، ستجعلهم قادرين كذلك على تأميم المجلس العلمائي وضمه الى دائرة نفوذهم، فما ابعدهم عن الحقيقة، وما اقربهم من الوهم. فثمة فرق كبير بين علماء الامة الاتقياء الذين لا تأخذهم في الله لومة لائم ولا يخشون احدا الا الله وعلماء البلاط الذين باعوا دينهم بدنيا غيرهم، واصبحوا ابواقا للطغاة والظالمين، يبررون اجرامهم ويوفرون الفتاوى التي يطلبونها. وعلماء البحرين ليسوا من علماء البلاط، بل ان اغلبهم ممن اكتوى ظهره بسياط الجلادين وعذبوا في الطوامير الخليفية. وما يزال العشرات من اولئك العلماء الاخيار يرزحون وراء القضبان، يدعون ليلا ونهارا ان يمحق الله الطاغية وعمه ونجله، وهم الرموز الثلاثة لمحنة شعب البحرين.

في الاسابيع الاخيرة اصبحت جرائم النظام في تصاعد، بعد ان شعر باللوم الكبير الموجه له من حلفائه، وانه عجز عن احتواء الموقف او طرح مبادرة سياسية لحلحلة الاوضاع في هذا البلد الذي يسعى اهله للتغيير الجوهري واسقاط الحكم التوارثي الاستبدادي. يشعر الخليفيون هذه الايام ان الانقلاب العسكري في مصر وفر لهم ظرفا مناسبة لتصعيد القمع والاعتداء على ابناء الشعب بوحشية مفرطة. فهو يعول على ا لدور السعودي الذي تدخل عسكريا لانقاذه من السقوط قبل ثلاثين شهرا، ويعتقد ان الدور السعودي في اسقاط حكم الاخوان في مصر اصبح مصدر قوة سياسية للحكم السعودي الذي يسعى لتوسيع نفوذه في المنطقة والذي اعلن تصديه لكافة القوى التحررية والديمقراطية المعادية للاستبداد الذي تمارسه انظمة الخليج. الخليفيون، ومن بينهم وزير الخارجية يعتقدون ان "دبلوماسيتهم" ستخفي جرائمهم، وان التضليل والخداع سيحول دون وصول الحقائق للعالم، وبالتالي فلن تكون هناك صرخة من اجل المظلومين او هتاف ضد الظالمين. ولكن حقائق التطورات السياسية في الشرق الاوسط تؤكد عددا من الامور: اولها ان سلاح الطائفية الذي استخدمه السعوديون لمنع التغيير القادم الى الجزيرة العربية بدأ يفقد تأثيره، وان بعض الذين وقعوا في فخ الطائفية بدأوا مراجعة انفسهم ومواقفهم والسعي لاصلاح خطابهم ليكون اكثر انسجاما مع قيم الامة بشأن الوحدة والحرية وحقوق الانسان. ثانيها: ان النفوذ السعودي مني بضربة قوية عندما تراجعت احتمالات الحرب ضد سوريا، وهي الحرب التي استثمر حكام الخليج مليارات الدولارات لاشعالها، وان هذا النفوذ اصبح عرضة للتحدي والفشل

التتمة صفحة (8)

استشهد في الاول من سبتمبر الشاب صادق سبت بعد شهر كامل من دهسه عمدا باحدى حافلات فرق الموت الخليفية. ودخل في غيبوبة استمرت طوال تلك الفترة ولم يسترجع وعيه حتى استشهاده مظلوما. وقد استشهد العديد من البحرانيين مدهوسين بسيارات العصابة الخليفية التي تسعى لارعاب المواطنين واجبارهم على التوقف عن المطالبة بحقوقهم المشروعة. وفي يوم انتهاء مجلس عزائه خرجت مسيرة حاشدة تطالب باسقاط الحكم الخليفي ومنح الشعب حقه في تقرير مصيره. وتعرض المشاركون لقمع وحشي بالغازات الكيماوية ومسيلات الدموع.

وقّعت 47 دولة في جنيف، بيانا مشتركا انتقد انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، وأبدى قلقاً شديداً على أوضاع حقوق الإنسان في البلاد. وقال البيان ان أوضاع حقوق الإنسان في البحرين لاتزال مثار قلق شديد، وجاء فيه، "إننا نشاطر القلق الذي أبداه مجلس حقوق الإنسان بشأن الـ22 توصية الصادرة عن المجلس الوطني في البحرين بتاريخ 28 يوليو الماضي. وإن أي تشريع يصدر تنفيذاً لهذه التوصيات، يجب أن يكون متوافقاً مع المعايير الدولية بما يضمن الالتزام بحقوق الإنسان". وأضاف البيان: "إننا قلقون على وجه الخصوص من استمرار انتهاكات حق حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات وقمع التظاهرات"، داعيا السلطات البحرينية إلى الابتعاد عن أية أعمال عنف. وانتقد البيان كذلك استمرار مضايقة وحبس الأشخاص الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير والرأي، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان، مبدياً في الوقت نفسه القلق من إسقاط الجنسية من بعض المواطنيين.

دعا البرلمان الأوروبي في بيان اصدره في 12 سبتمبر السلطات البحرينية إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما في ذلك حرية التعبير على الإنترنت وغيرها من الوسائل، والتنفيذ الكامل وعلى وجه السرعة لتوصيات لجنة تقصي الحقائق وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل في جنيف. وانتقد في الوقت نفسه ضعف استجابة الدول الأوروبية لمعالجة الوضع المتردي في البحرين، وإدانة الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان. وقال البرلمان الأوروبي الذي يضم 28 دولة بأن على السلطات أن تضع حدا لجميع أعمال القمع، بما في ذلك المضايقة القضائية، والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع سجناء الرأي.

اعتقلت السلطات الخليفية السيد خليل مرزوق، نائب رئيس جمعية الوفاق الاسلامية، ومددت اعتقاله ثلاثين يوما. وقد تم التحقيق معه حول مشاركته في الاحتجاجات المطالبة بالتغير الديمقراطي، فيما لاذت الدول الحليفة للكيان الخليفي بالصمت ازاء هذه الجريمة.

الشهيد صادق سبت (22عاما)

تاريخ الاستشهاد:1-9-2013

الشهيد صادق جعفر جاسم سبت (22 عام) من بلدة السهلة الجنوبية ، استشهد في 1-9-2013 بعد دخوله في غيبوبة. بدأت قصة إستشهاد الشاب المجاهد الشهيد صادق سبت بعد مداهمة منزله عصر يوم الثلاثاء الموافق 30 يوليو 2013م. خرج الشهيد صادق سبت رافضاً هجوم العدو الخليفي على منزل وحملة المداهمات التي تعرضت لها بلدته السهلة الجنوبية. و في أثناء تظاهرهم في الشارع العام أتت سيارة مدنيّة مسرعة وقام صاحبها بدهسِه متعمداً و لاذ بالفرار. على اثرها تم نقل الشهيد صادق سبت إلى المستشفى الدولي وبعدها نُقل لِمستشفى السلمانية ودماؤه تنزف بغزارة. دخل الشهيد صادق سبت في حالة موت سريري بسبب الدهس الذي أدى إلى كسور في الجمجمة وفقدان كمية كبيرة من الدم. بعد تدهور حالته الصحية لأكثر من شهر قضى صباح يوم الأحد الموافق 1 سبتمبر 2013م شهيداً وشاهداً على جرائم العدو الخليفي.

استشهاد أحمد المصلاب بعد عدوان على العوامية

5 سبتمبر 2013

اقتحمت قوات الأمن السعودي مدينة العوامية الواقعة في المنطقة الشرقية من المملكة، بواسطة عشرات الآليات والمصفحات سيارات الدفع الرباعي، وعمدت الى دخول منازل المواطنين عنوة وتحطيمها وسط اطلاق نار كثيف، أصيب بنتيجته الشاب أحمد المصلاب (19 عامًا) ، وتم نقله الى مستشفى القطيف المركزي حيث استشهد لاحقاً بسبب الأصابات الخطرة في أنحاء متفرقة من جسده، كما استقبل المستشفى 15 جريحاً، بينهم 7 بحالة خطرة، نتيجة إصابتهم برصاص القوات السعودية التي فتحت نيرانها على بيوت المدنيين في حي الجميمة بمنطقة العوامية بعد أن طوقته. وأدى إطلاق النار الى نشوب حرائق عدة في منازل المواطنين، وتأتي هذه العملية ضمن سلسلة من المداهمات التي تقوم بها قوات الأمن السعودي في منطقة القطيف بحثاً عن الناشطين المدنيين والشباب السعوديين العاملين على كشف حقائق ما ترتكبه هذه القوات بحق أهالي المنطقة.

الجماهير تنزل المنامة وتكسر الحصار الأمني

في السادس من سبتمبر حاصرت قوات المرتزقة التابعة لوزارة الداخلية العاصمة المنامة ومداخلها ووسطها، وذلك بهدف منع فعالية "نازلين المنامة" التي أعلنها ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير.

وقبل الظهر نصبت قوات المرتزقة نقاط تفتيش، وأغلقت بعض المداخل للعاصمة، ونشرت عدداً من المدرعات، إضافة لدوريات راجلة من عناصر المرتزقة وسط العاصمة المنامة خصوصاً عند باب البحرين.

واستطاع والدا الشهيدين علي مشميع، والسيد هاشم السيد سعيد، اختراق الإجراءات الأمنية، ووقفا حاملين لافتة تحمل شاعر الفعالية، ورغم الحصار استطاع عدد من المحتجين الوصول إلى تقاطع المنطقة الدبلوماسية بالمنامة، كما استطاع آخرون الخروج بمسيرة في شارع داخلي ليتعرضوا إلى ملاحقة قوات المرتزقة.

وتتالت مسيرات متفرقة من أماكن متعددة في المنامة لكسر الحصار الأمني والتأكيد على حق المواطنين في التظاهر في العاصمة، تعرضت جميعها للقمع من قبل قوات النظام، أدى إلى إصابات، كان بينها إصابة لأحد العمال الآسيويين. وقد استخدمت وزارة الداخلية طائرة الهيلوكبتر في تحديد أماكن المتظاهرين وملاحقتهم.

الخليفيون ينتقمون من والد الشهيد الموالي

أكدت معلومات ان الحاج أحمد موالي، والد الشهيد يوسف موالي الذي اعتقل يوم 11 أغسطس/ آب من "بلدة عراد" شرق العاصمة المنامة يواجه ثلاث تهم لفقتها العصابة الخليفية ضده زيادة عن تهمة التجمهر التي اعتقل بسببها. ويقول محامون ان محاكمته يشوبها الغموض والتلاعب وتغيير المواعيد، كما أن حالته الصحية سيئة بسبب معاناته من مرض في القلب، بسبب منعه من الحصول على الأدوية.

وحمّلت عائلة "الشهيد يوسف موالي" وزارة الداخلية مسؤولية تعرض والد الشهيد لأي مكروه وذلك بسبب تعرضه لجلطة خفيفة في السابق، وطالبت بالإفراج الفوري عنه لكيدية التهم الموجهة إليه بدافع الانتقام منه بعد كشفه لزيف تصريحات السلطات فيما يخص استشهاد ابنه.

وكان مركز البحرين لحقوق الإنسان قد وثق حالاتٍ عديدة لاستهداف ذوي الضحايا خارج نطاق القضاء بما فيها الاعتقالات، مشيراً إلى أن هذه الأفعال الترهيبية لإخماد صوت اتهاماتهم للنظام قتل أبنائهم ومشاركتهم في الاحتجاجات السلمية، مؤكداً أن ذلك جزءٌ من سياسة منهجية لمنح الحصانة لمنتهكي حقوق الإنسان.

الولايات المتحدة لا ترى بأساً من اعتقال المعارضين السلميين.. في البحرين على الأقل

بقلم: جو ستورك، نائب المدير التنفيذي لبرنامج الشرق الاوسط بمنظمة هيومن رايتس ووج
سبتمبر 20, 2013

قدمت الخارجية الأمريكية بالأمس خدمة كبيرة للأسرة الحاكمة في البحرين في جهودها لقمع حزب الوفاق المعارض.
فقد قامت السلطات البحرينية باعتقال نائب زعيم الوفاق، خليل المرزوق، بتهم يبدو أنها ملفقة. لكن بدلاً من استنكار الاعتقال، قامت متحدثة أمريكية بانتقاد الجماعات المعارضة في البحرين لانسحابها من "حوار" مع الحكومة احتجاجاً على الاعتقال.
يعد المرزوق من أبرز الشخصيات العامة ومن أهم محاوري الحكومات الغربية. وبحسب بيان لمكتب النائب العام، يحتجز المسؤولون المرزوق لمدة 30 يوماً بينما يحققون في اتهامات موجهة إليه بـ"التحريض على ارتكاب جرائم إرهابية والترويج لها". ألقى المرزوق "خطباً في العديد من المحافل، تضمنت التحريض على ارتكاب جرائم إرهابية والترويج لها، وما ينبئ عن تبنيه المبادئ التي تقود إلى ذلك، ومناصرة الائتلاف الإرهابي فيما يرتكبه من أعمال عنف، وتبرير تلك الأعمال المجرمة قانوناً"، وهذا بحسب نص البيان.
لم تقدم السلطات البحرينية أمثلة على ملاحظات أدلى بها المرزوق وتؤيد تلك المزاعم.
كان المرزوق يشغل منصب نائب رئيس البرلمان البحريني المكون من 40 عضواً قبل انسحاب الحزب في 2011 احتجاجاً على الحملة القمعية العنيفة على المتظاهرين المناهضين للحكومة، وجاء اعتقاله في أعقاب خطبة ألقاها وسط تجمع في توقيت أسبق من شهر سبتمبر/أيلول. راجعت هيومن رايتس ووتش مقطع فيديو للتجمع، الذي قال المرزوق فيه، "نحن نؤيد التحركات السلمية، ونقرر بشفافية [...] أننا لا ننتمي إلى جماعات العنف أو أفعالها". إلا أنه من المحتمل أن يكون تصريحه التالي هو ما أدى إلى اعتقاله: فقد قال المرزوق إن ائتلاف شباب 14 فبراير المناهض للحكومة ليس جماعة إرهابية، على عكس تأكيدات الحكومة.
بعد الاعتقال، انسحب الوفاق وغيره من جماعات المعارضة من "حوار وطني" مع الحكومة كان يبدو أنه عديم الجدوى وسط جهود معالجة الأزمة السياسية في البحرين.
يوم الأربعاء، في المؤتمر الصحفي اليومي لوزارة الخارجية في واشنطن، حين طلب صحفي من نائبة المتحدث باسم الوزارة ماري هارف أن تعلق على اعتقال المرزوق، قالت السيدة هارف إنها "تشعر بخيبة أمل من قيام جماعات المعارضة بتعليق مشاركتها في الحوار الوطني... وسوف نواصل تشجيع الجميع على المشاركة فيه"، ولم يهتز التزامها بهذا الخط، حتى عندما طُرحت عليها أسئلة لمتابعة الموضوع. في مساء الخميس أبدى مسؤولون أمريكيون القلق من احتجاز المرزوق ـ لكنهم مع ذلك لم يستنكروه.
بالنظر إلى الإخفاق في تقديم أية أدلة على تأييد المرزوق أو حزب الوفاق للعنف فإن تهرب هارف الأخرق يوم الأربعاء من فرص متكررة لانتقاد اعتقال المرزوق كان حتماً بمثابة موسيقى عذبة في آذان متشددي الأسرة الحاكمة في البحرين، العازمين على سحق أي نوع من أنواع المعارضة. أما انقلاب موقفها في اليوم التالي فيمثل تذبذباً مثيراً للانزعاج في الرسائل التي ترسلها الإدارة الأمريكية إلى حكومة مشهورة بالقمع.
يتعين على واشنطن الآن أن تشجب اعتقال المرزوق علناً، وأن تدين تصاعد القمع بشكل أوسع نطاقاً في البحرين.

من أساليب الخداع الخليفية

قائمة بأسماء بعض الأشخاص الذين تم التحقيق معهم حول دعاوى التعذيب بوحدة التحقيق الخاصة بالنيابة العامة، ولم يُنصف أي منهم حتى اليوم.

الرقم	الإسم	تفاصيل أخرى
1	محمد ميرزا ربيع	تعرض للتعذيب في التحقيقات ومركز شرطة سماهيج (2012)
2	ريحانة عبدالله الموسوي	تعرضت للتعذيب في التحقيقات الجنائية (2013)
3	عبدعلي السنكيس	تعرض للتعذيب في التحقيقات (2013)
4	عدنان المنسي	2012
5	محمد اسماعيل مهدي	تعرض للتعذيب في مركز شرطة دوار 17 (2013)
6	مبارك عباس	تعرض للتعذيب في مركز شرطة الوسطى (2013)
7	محمد سلمان متروك	2013
8	عماد ياسين	2012
9	عقيل عبد المحسن الجمري	2013
10	مهدي أبو ديب	2012
11	عبدالعزيز عبدالرضا السقاي	2012
12	حسن المخرق	2012
13	سلمان المخرق	2012
14	علي السنكيس	2012
15	جعفر سهوان	2012
16	فاطمة خضير	2012
17	مرتضى عبد علي خاتم	2013
18	عامر عبدالنبي بداو	2013
19	صلاح البري	2012
20	غصون السيد حمزة خلف	2012
21	قاسم حسن مطر	2012
22	خلود الدرازي	2012
23	محمد عقيل مهدي	2012
24	حسن العجوز	2012
25	د. نجاح خليل	2012
26	د. نيرة سرحان	2012
27	محمود صالح	2012
28	جليلة السلمان	2012
29	سيد يوسف المحافظة	2012
30	محمد عطية	2012
31	محمود علي سلمان نصيف	2012
32	جعفر الجمري	2013
33	سيدهاشم أحمد هاشم	قدم شكوى تعذيب في يونيو 2012 و أفرج عنه و استهدف لاحقا في قضية أخرى و تعرض للتعذيب أيضاً و قدم شكوى أخرى في مايو 2013
34	مقداد سعيدالجزيري	2013
35	محمد شملوه	2012
36	أحمد الوداعي	2012
37	خلود الصياد	2012
38	د. صادق جعفر	2012
39	د. عبد الشهيد	2012
40	فضيلة خضير	2012
41	د. ندى ضيف	2012
42	سناء زين الدين	2012
43	د. عارف رجب	
44	محمد عبدالأمير مشيمع	2012
45	السيد جعفر عبدالله سلمان	2012
46	علي خليل حبيل	2012
47	علي جعفر الشيخ	2012
48	سيد حسين علي ناصر الموسوي	2012
49	محمد حسن سلمان عاشور	2012
50	فاضل عباس محمد عاشور	2012
51	زكريا عطية صالح	2012
52	عبدالله عبدالنبي عبدالله	2012
53	محمد إبراهيم رمضان حنتوش	2012
54	حسين علي موسى حسن	2012
55	مرتضى حسن علي المطوع	2012
56	محمود علي موسى حسن	2012
57	حسن علي مهدي رمضان	2012
58	حسن أحمد عبدالله الهنان	2012
59	حسين أحمد عبدالله الهنان	2012
60	حسن علي حسن	2012
61	أحمد رضي ربيع	2012
62	علي اسماعيل إبراهيم الحايكي	
63	سيد حسين هاشم عبد الله	
64	حسين علي حسن السعيد	
65	صادق عاشور حسن	
66	محمد التاجر	2013

بيان المجمع العالمي لأهل البيت(ع) تنديدا بالسياسات القمعية وانتهاكات حقوق الإنسان في البحرين

بسم الله الرحمن الرحيم
قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: "من اصبح و لم يهتم بامور المسلمين فليس بمسلم"
اتخذ نظام آل خليفة الديكتاتوري منذ ما يزيد على عامين سياسة قمع أبناء شعب البحرين المسلم الذين يحملون مطالب مشروعة مستخدما كافة الأسلحة والغازات السامة، والسجن والتعذيب والقتل والتخويف ضد المتظاهرين السلميين، وقد اكتفى بمحاكمات صورية ليقضي على ثورة أبناء البحرين حسب تصوره.
إن هذا النظام استمر في سياساته الحمقاء المعادية للإنسانية ولكافة القوانين والشرائع وحقوق المواطنة مما ساهم في إشعال الغضب الجماهيري ضده فشاركت الجماهير بمظاهرات واسعة وصل صداها الى مسامع المنظمات الدولية المدافعة عن حقوق الإنسان o9 مسلسل خطواته القمعية المستمرة ينوي حل المجلس العلمائي الإسلامي في البحرين برئاسة أية الله عيسى قاسم وهو من أهم المؤسسات الشيعية في هذا البلد بذريعة أن يدعم الاحتجاجات الشعبية.
وكذلك قام النظام البحريني المستبد بتهديد الشيخ حسين النجاتي وهو من علماء البحرين المجاهدين البارزين وطلب منه مغادرة البحرين في موعد أقصاه السبت القادم وإلا فإنه سيخرجه من البلاد بالقوة.
ولقد ذكر مركز مراقبة حقوق الإنسان بأن الشيخ حسين النجاتي شخصية علمية وطنية إسلامية، وهو منذ أعوام مديدة يدعو للتآخي بين أبناء البحرين. إن هذه الخطوة غير الإنسانية في إبعاد هذه الشخصية الوطنية والدينية هي بمثابة اعتداء من النظام الحاكم على اللحمة الوطنية والوحدة بين سائر التيارات الاجتماعية في البحرين بما يعد خطوة منافية للقوانين الدولية.
وبإعلام هذه الخطوات القمعية العنصرية يتجاهل النظام الحاكم المناشدات الدولية الداعية الى عدم إسقاط الجنسية البحرينية، ويستمر النظام في إسقاط الجنسية عن أبناء الشعب البحريني وخاصة العلماء منهم ويسبلهم بذلك أبسط حقوقهم في العيش على أرض وطنهم، وفي نفس الحين يقوم النظام بتخريب النسيج الوطني بمنح الجنسية البحرينية للأجانب من مختلف البلدان. ويمثل التهديد بإبعاد الشيخ حسين نجاتي العالم العامل من البحرين اعتداء واضحا على حقوق أتباع أهل البيت وسعيا لإهانة الأكثرية الشيعية في البلاد.
وفي هذا المضمار ناشدت 47 دولة النظام البحريني بالاستماع الى توصيات اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق حول انتهاكات حقوق الإنسان في هذا البلد، وأبدت قلقها من الوضع الوخيم الراهن، بينما نرى أن حكومة البحرين تجاهلت توصيات لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ولجنة متابعة الحقائق التي يرأسها بسيوني، واستمرت في انتهاكها لحقوق الإنسان وقمع حرية التعبير بحيث لم يبق أي مجال للتعبير أمام الأفراد أو المؤسسات في هذا البلد.
إن إصدار هذا البيان يعتبر شهادة دولية واضحة على تردي حقوق الإنسان في البحرين ووصولها الى مستويات كارثية.
وقد طالب أعضاء البرلمان الأوربي في هذا البيان الصادر عن اجتماعهم العام المنعقد يوم الخميس 12 أيلول نظام آل خليفة بالتوقف عن الخطوات القمعية وإطلاق سراح السجناء السياسيين ورعاية حقوق الإنسان ورعاية الحريات والسماح بقيام التجمعات والتظاهرات السلمية.
وقد صدر هذا البيان مع تزايد قمع النشاطات السلمية في البحرين في ظل ارتفاع سقف مطالبات الشعب البحريني ووصول أنباء بأصوات تطالب بتغيير النظام الملكي الى النظام الجمهورية من خلال تشكيل الجمعية الانتقالية.
إن هذا النظام بتجاهله للمطالب المشروعة العادلة للشعب البحريني واعتماده على القوى الاستكبارية وعملائهم في المنطقة سعى الى تصعيد قمع الشعب البحريني لإيقاف الثورة الشعبية مستخدما كافة الأدوات غير القانونية ومن تلك الخطوات استدعاء قادة الأحزاب المعارضة الى مراكز الشرطة واحتجازهم للتحقيق معهم بتهمة تحريض الناس على الثورة والاضطرابات كما حصل مع خليل المرزوق المعاون السياسي لجمعية الوفاق الإسلامية وهي من الجمعيات القانونية بما يكشف عن أن النظام يحارب حتى الجمعيات القانونية ويسعى بتصرفاته الهوجاء الى السيطرة على الأوضاع المضطربة في البلاد بكل ما أوتي من قوة وبطش.
ومع كل هذه الخطوات الغير إسلامية والمنافية لحقوق الإنسان التي يتخذها النظام البحريني نناشد كافة الأحرار في العالم وأبناء الأمة الإسلامية خاصة الى دعم ثورة الشعب البحريني ضد الدكتاتورية والاستبداد لإنقاذ بلدهم من التبعية للأجنبي لكي يسمع العالم صوت مظلومية الشعب البحريني ولتسمع منظمات حقوق الإنسان هذا الصوت الهادر، ونناشد بإصدار بيانات منددة والقيام بتظاهرات سلمية احتجاجا على سياسات النظام البحريني القمعية.
إن تنصروا الله ينصركم و يثبت أقدامكم
صدق الله العلى العظيم

المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام
20/9/2013

المجلس العلمائي" يصف تهديدات السلطة لأية الله النجاتي بـ"الوقحة"

وصف المجلس العلمائي في بيان له السبت 15 سبتمبر "تهديدات السلطة لأية الله الشيخ حسين النجاتي بـ"الوقحة".
وقال المجلس إن "آية الله الشَّيخ حسين النَّجاتي مواطن بحريني، وشخصيَّة علمائيَّة كبيرة، حقُّه الاحترام والتَّقدير، وأنْ تفخر به البحرين، لا أنْ يكون عرضةً للاستفزاز، والاستهداف، والتَّهديد بالتَّسفير بين فترة وأخرى من قبل السُّلطة الحاكمة".
وأضاف: "إنَّ هذه التَّصرُّفات اللامسؤولة إنَّما تكشف عن مستوى الانتهاك لحقوق الإنسان في هذا البلد، ومستوى الفساد والمحسوبيَّة والطَّائفيَّة المُسْتَشْرية فيها، وأنَّ البلد محكومة لسُلطة القوَّة لا سُلطة القانون".
وإستنكر المجلس "الضُّغوطات والتَّهديدات الوقحة"، معلناً وقوفه مع النَّجاتي في حقِّه الثَّابت في الجنسيَّة البحرينيَّة، والبقاء في بلده، وكذلك باقي مسحوبي الجنسيَّة ظلمًا وعدوانًا.

إسقاط الجنسية البحرانية: الإجراءات والآثار

احمد جويد
مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات

رغم إن الجنسية مسألة وطنية بحتة فان القانون الدولي يتدخل أحيانا في وضع بعض القيود على الدول في تنظيمها لمسائل الجنسية، فعلى سبيل المثال هناك قيود اختيارية وإجبارية على الدول في تنظيمها للجنسية تفرضها مصالح الدول والأفراد، كالاتفاقيات الدولية، والعرف، المبادئ العامة في القانون الدولي. فهذا يؤكد أن الدول وان كان لها الحرية في تنظيم قانون الجنسية لكونه مسألة داخلية، إلا أنها مقيدة في حدود القانون الدولي والخروج عن تلك الحدود ينافي المبادئ القانونية والإنسانية.

فما تشهده البحرين من تسارع للأحداث وتطورها والتهديد بإسقاط الجنسية، دفع المفوضية العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة أن تعرب عن قلقها لمنع السلطات البحرينية التظاهرات وللعمل بقوانين سحب الجنسية، وقالت المتحدثة باسم المفوضة العليا، "سيسيل بوبيي "إن التعديلات التي ادخلها البرلمان البحريني على القانون لحماية المجتمع من (النشاطات الإرهابية) قد تنعكس سلبا على وضع حقوق الإنسان في هذا البلد، وأضافت أن حق الجنسية يعتبر الحق الأساسي الذي تمنحه المادة 15 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتابعت أي إلغاء للجنسية وفق القانون المعني يجب أن يتماشى مع المعايير المعترف بها، وخصوصا مبدأ التوازن".

وبذلك فان إسقاط الجنسية بدافع الحد من المطالبة بالإصلاحات، قد يؤدي إلى إلغائها وترتيب آثار جدية بالنسبة للأفراد الذين يتخذ ذلك بحقهم، وسنتناول تلك الآثار من جانبين؛

الجانب الأول/ حول موضوع إسقاط الجنسية والمتمثل في الإجراءات التي ستتخذ لتنفيذ أمر الإسقاط فإنها تتمثل في إلغاء اسم الشخص من قاعدة بيانات البحرينيين وإدراجه بقاعدة بيانات الأجانب بشئون الجنسية والجوازات والإقامة، بجانب إلغاء صلاحية جواز سفر الشخص، مع القيام باستدعاء الشخص عن طريق إدارة البحث والمتابعة لسحب جواز سفره البحريني، ثم توجيه خطاب إلى الجهاز المركزي للإحصاء لتغيير جنسية الشخص في قاعدة البيانات الحكومية ليصبح غير بحريني، وتوجيه كتاب إلى وزارة الخارجية لمتابعة سحب الجوازات البحرينية من الأشخاص المتواجدين في الخارج، بجانب التعميم لجميع الدول بعدم التعامل مع جواز السفر الذي يحمله الشخص باعتباره غير بحريني.

هذا بالإضافة إلى توجيه خطاب إلى ديوان الخدمة المدنية بمضمون أمر الإسقاط، وتوجيه خطاب إلى وزارة الإسكان بمضمون أمر الإسقاط، وتوجيه خطاب إلى هيئة صندوق التقاعد بمضمون أمر الإسقاط، وأخيرا ربما يتساءل البعض عن تسفير هذا الشخص فإن القانون يذكر أنه متى ما صدرت توجيهات بتسفير الشخص فيتم استصدار وثيقة سفر مؤقتة لترحيله.

أما الجانب الثاني/ هو جانب الآثار القانونية والإنسانية حول إسقاط الجنسية، وتتمثل في:

1- آثار قانونية؛ وهي أن الشخص يصبح أجنبياً من تاريخ صدور الأمر السامي بإسقاط الجنسية من غير أن يكون له أثر رجعي، ما لم يكن هناك حكم خاص، ويترتب على ذلك أن تسري في شأنه الأحكام المتعلقة بالأجانب، فيلتزم باستخراج ترخيص الإقامة بالأجانب، وأن يكون له كفيل بحريني، وقد يتم تسفيره من الأراضي البحرينية باعتباره أجنبيا، وكذلك يمتد أثر الإسقاط على الخدمات والامتيازات التي يقتصر الاستفادة منها على المواطنين فقط، بحسب ما ينص عليه القانون المنظم لها كالخدمات الإسكانية، والوظائف العمومية، وامتيازات التقاعد. كما أنه يظل محتفظا برقمه الشخصي ولكن يتم تغيير جنسيته ليصبح غير بحريني.

في حين أنه يتمكن ذلك الشخص من الاستفادة من الخدمات الإنسانية التي تقدمها الحكومة للمقيمين الأجانب كالخدمات الصحية والحصول على رخصة السياقة، وانتخاب عضو المجلس البلدي، والعمل متى ما حصل على رخصة عمل، ومنحه وثيقة سفر مؤقتة لتسهيل تنقله عند الحاجة.

وحول الآثار العائلية لإسقاط الجنسية فقد سكت قانون الجنسية البحرينية عن الإشارة إلى آثار الإسقاط ولم يرتب بنص صريح إسقاط جنسية تابعي الشخص، وإذا تخلف النص فانه لا يجوز مد آثاره إلى غير من صدر ضده، حيث إن إسقاط الجنسية ينطوي على معنى الجزاء والعقوبة، لذا فان آثاره قاصرة على من صدر الأمر في مواجهته، ولا تمتد إلى تابعيه وفقا لمبدأ شخصية العقوبة.

2- آثار إنسانية؛ والتي يقع تحت طائلتها السكان الأصليين الذين لا يحملون سوى جنسية واحدة "البحرينية" فان التسفير المذكور أعلاه يمكن أن ينطبق على الأشخاص مزدوجي الجنسية "مثل المجنسين الباكستانيين أو الهنود أو ممن حصلوا على جنسية بحرينية في الفترة الأخيرة بقصد التغيير الديموغرافي الذي اتبعته السلطات البحرينية ضد الأغلبية الشيعية هناك"، إذ يمكن أن يتم تسفيرهم إلى الدول التي يحملون جنسيتها الأصلية أو دول أخرى تمنحهم جنسيتها وفقاً لمعايير وضوابط معينة.

أما بالنسبة للأشخاص الذين لا يحملون إلا الجنسية البحرينية، وهم سكان البحرين الأصليين، فهم يحملون ما يعرف بالجنسية الأصلية، التي تعرف بأنها الجنسية التي تمنح عند الميلاد أو بسببه، وتسمى أحياناً بالجنسية المفروضة، لأنها تفرض بالقانون، وهي تكون لصيقة بالفرد الذي تتحقق فيه شروط القانون، التي أوردها ودون أن تكون للإدارة العامة للجنسية سلطة في منحها، وهي ليست تفضل أو هبة أو مكرمة من أحد.

فسوف يترتب على إسقاطها عنهم وإبعادهم عن عوائلهم وذويهم آثار سلبية كبيرة في الجانب الإنساني خصوصاً على أسرته إذا لم يكن لهم معيل سواه؟ كما أن هناك آثار شخصية أخرى يمكن أن يتعرض لها الشخص في هذه الحالة، تتمثل في الوجهة التي يتجه لها المسفر، فإلى أين يتم تسفيره وإبعاده ومن الذي يمنحه جنسية أخرى وبالخصوص إذا كانت الذريعة أو التهمة التي تم لصقها به من قبل دولته هي تهمة الإرهاب- كما تلوح بذلك السلطات في البحرين-، وبالتالي فمن هي الدولة التي تقبل أن تستضيف أو تأوي أو تجنس إنسان مطرود من بلده بتهمة الإرهاب؟.

فالإجراءات غير القانونية التي اعتزمت السلطات البحرينية تطبيقها ضد المحتجين والمعارضين السياسيين في البلاد، وذلك استجابة لحزمة التوصيات التي تقدم بها المجلس الوطني البحريني والتي تخول السلطة التنفيذية التضييق على حرية التظاهر والإعلام وإسقاط الجنسية، من شأنها أن تعزز مفهوم استبداد السلطة وقمع المعارضة السياسية، وتنتقص من حقوق المواطنين البحرينيين الأصليين، وتهيئ الحجج والذرائع لقوات الأمن في ارتكاب انتهاكات كبيرة وخطيرة في مجال حقوق الإنسان قد تصل إلى ارتكاب مجازر ضد المدنيين بحجة مكافحة الإرهاب.

كما أن السلطات في البحرين تستغل انشغال دول المنطقة والعالم بالأحداث التي تجري في سوريا ومصر، وتهدد بإسقاط الجنسية عن كل من يخالف قوانينها وأحكامها التعسفية أو يتظاهر دون أخذ موافقتها، وهو إجراء يخالف مخالفة صريحة للقوانين الدولية النافذة، فالحق في الجنسية هو حق أساسي تحميه القوانين الدولية ومنها المادة الخامسة عشر من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنص على أنه لا يجوز حرمان أحد، تعسفا، من جنسيته.

وبذلك يجب على السلطات البحرينية:

أ- أن تراجع جميع الإجراءات المتعلقة بالحقوق الطبيعية والمكتسبة للإنسان في البحرين وعدم المساس بها بدوافع سياسية أو طائفية أو انتقامية.

ب- تنفيذ التزاماتها الدولية في مجال حماية الحقوق بالكامل، بما فيها احترام حقوق حرية التعبير والتجمعات السلمية والجمعيات، والتي على إثرها أصدرت السلطات البحرينية تلك القوانين الجائرة بهدف تكميم الأفواه، والحد من المطالبات الشعبية التي تنادي بالعدالة الاجتماعية والإصلاح السياسي.

ج- إلغاء جميع الإجراءات التعسفية التي اتخذت بحق المتظاهرين والمحتجين ووقف عمليات القمع والتهديد بالعنف أو استخدام العنف أو تلك التي تسلب المواطن حقه في المواطنة وحرمانه بالمشاركة في صنع القرار.

.....

**** مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات هو أحد منظمات المجتمع المدني المستقلة غير الربحية مهمته الدفاع عن الحقوق والحريات في مختلف دول العالم، تحت شعار (ولقد كرمنا بني آدم) بغض النظر عن اللون أو الجنس أو الدين أو المذهب. ويسعى من أجل تحقيق هدفه الى نشر الوعي والثقافة الحقوقية في المجتمع وتقديم المشورة والدعم القانوني، والتشجيع على استعمال الحقوق والحريات بواسطة الطرق السلمية، كما يقوم برصد الانتهاكات والخروقات التي يتعرض لها الأشخاص والجماعات، ويدعو الحكومات ذات العلاقة إلى تطبيق معايير حقوق الإنسان في مختلف الاتجاهات...**

موبايل/009647712421188

http://adamrights.org

ademrights@gmail.com

تصعيد القمع مؤشر ليأس الحكم الخليفي الفاجر

ما حدث في الايام القليلة الماضية من تطورات سياسية وامنية وثورية يؤكد ان الوضع في البحرين بلغ مرحلة اللاعودة وان حسم الموقف اصبح مسألة وقت فحسب. فلقد تمادى الخليفيون في اجرامهم معتقدين ان ذلك هو المخرج من الازمة التي حاصرتهم منذ عقود وتفاقمت في العامين الاخيرين. فاستهداف علماء الدين بوحشية غير مسبوقة امر لن يمر بدون عواقب وخيمة على من اتخذ قرار المواجهة المباشرة معهم، واعتقال النشطاء السياسيين ومن بينهم السيد خليل مرزوق، المسؤول عن العلاقات الخارجية بجمعية الوفاق اجراء خطير له دلالاته السياسية غير القليلة. كما ان الاصرار على سحب جنسية آية الله الشيخ حسين نجاتي وتهديده بالابعاد جريمة اخرى تضاف الى الجرائم الخليفية وتزيد الشعب اصرارا على النضال السلمي المتواصل حتى اسقاط الطغمة المهيمنة على البلاد والعباد بالنار والحديد. ومن وجهة نظر التيار الشعبي الواسع الذي يعمل لتحقيق تغيير جوهري في بنية النظام السياسي، فان هذه التطورات تؤكد عددا من الحقائق: اولها ان حكم العصابة الخليفية يستحيل على الاصلاح ولن يستطيع احد في الدنيا تغيير عقلية رموز الحكم الذين ما يزالون يعتقدون ان بامكانهم اخضاع الشعب لسلطتهم بالقمع والاستبداد والاستكبار. هؤلاء لم يدركوا بعد معاني التطور الاجتماعي والسياسي والحضاري في العالم، وما تزال عقلية الجاهلية تعشعش في اذهانهم وتوجه تصرفاتهم. وجاء الانقلاب العسكري في مصر ضد الحكومة المنتخبة مدعوما من السعودية والغرب ليعمق شعورهم بان الامور حسمت ضد رغبات شعوب المنطقة وان الربيع العربي قد انتهى وان قوى الثورة المضادة قد احكمت سيطرتها على الوضع. وفاتتهم حقائق اخرى كشفت ضعف السعودية وداعميها امام اصرار بعض قوى المنطقة التي تصر على منع تمدد آفة السيطرة السعودية وما تنطوي عليه من طائفية واستبداد وتخلف وارهاب. لقد غيرت الازمة السورية موازين القوى لغير صالح قوى الثورة المضادة، واصبح على الطبقات الواعية والعلماء والكتاب استعادة المبادرة لاحداث نقلة جديدة في النفسية العربية لصالح التغيير.

ثورة البحرين بقيت هي الاشد ثباتا والاطول مدى والاقوى عزيمة والاكثر سلمية، برغم تكالب جهود قوى الثورة المضادة وتآمرهم عليها. فبرغم الاحتلال السعودي الغاشم والدعم الامني الغربي، ها هي الثورة البحرانية تحاصر سياسيا واخلاقيا قوى الثورة المضادة. فالسعودية التي تمارس القتل بحق مواطنيها بوحشية اصبحت عبئا على الغربيين الذين ينطلقون في تعاملهم معها بدوافع مادية بحتة، بعيدة عن القيم والاخلاق. وقد جاء قرار البرلمان الاوروبي الاسبوع الماضي الذي شجب تصرفات سياسة العصابة الخليفية المجرمة ليصفع الطاغية وداعميه في لندن وواشنطن بشكل لم يتوقعوه. ثم جاء اعلان البعثتين الامريكية والبريطانية في جنيف مؤكدا ان تلك العصابة تمارس الكذب والدجل وتزييف الحقائق بشكل فاضح، وكان اعلانهما ضربة موجعة لنظام يفتقد المصداقية او الانسانية. واعقب ذلك صدور تقرير منظمة هيومن رايتس ووج الذي احتوى تفصيلات للمعاملة الخليفية الوحشية للأطفال، داعيا العالم للضرب بيد من حديد على تلك الطغمة الحاقدة ضد الانسانية. واذا كان المال السعودي ما يزال عاملا فاعلا في تحديد مواقف الدول الغربية وتوجيه سياساتها، فان لهذا المال حدودا خصوصا في عصر الانفتاح الاعلامي وصعوبة السيطرة على انتشار الفضائح. وقد انكشف تراجع حظوظ السعودية عندما اعلنت واشنطن، تحت الضغط الشعبي الداخلي والاستقطاب السياسي الدولي، انها تراجعت عن خيار القوة في الوقت الحاضر ضد سوريا، وانها وافقت على المقترح الروسي بنزع السلاح الكيماوي السوري عن طريق المفاوضات. كان ذلك ضربة موجعة لنفوذ العائلة السعودية التي اعتقدت انها حسمت معركة النفوذ الاقليمي لصالحها تماما بعد ان وجهت ضربة قوية لقطر واجبرتها على تغيير قادتها والتخلي عن دبلوماسيتها في المنطقة.

ماذا يعني ذلك كله؟ الامر المؤكد ان الاوضاع الاقليمية لم تعد تصب لصالح انظمة الحكم الاستبدادية بالمستوى الذي كان قائما. ويعني كذلك ان الانقلاب المصري ليست نهاية المطاف لمشروع التغيير الديمقراطي في الشرق الاوسط، وان الطائفية التي كانت ابشع سلاح استخدمته قوى الثورة المضادة وفي مقدمتها السعودية، قد بدأ يتراجع ويفقد تأثيره. وشيئا فشيئا بدأ الوعي الجماهيري يتبلور ضد الطائفية والقبلية وسياسات الاستضعاف والاستحمار والاحتلال. السعوديون اليوم محاصرون بالازمات التي تضيق الخناق عليهم داخل اراضيهم وعلى حدودهم وفي محيطهم الاقليمي وعلى مستوى علاقاتهم الدولية. ومع بدء الاقتصادات الغربية في استعادة شيء من عافيتها تدريجيا تتضاءل مساحة التأثير السعودي وتتوسع دوائر التعاطف الدولي مع قضايا شعوب المنطقة خصوصا في ما يتعلق بحقوق الشعوب المظلومة. وعلى صعيد البحرين فان اعتقال رموز المعارضة السياسية مقدمة لا نتهاء مشروع الحوار الفاشل الذي اعتبرته العصابة الخليفية خطا دفاعيا امام الموقف الدولي الداعي لتطوير نظام الحكم في البحرين بما يحقق رغبات الشعب وتطلعاته. لقد اصبح هذا "الحوار" مهزلة ومادة للتندر من قبل المواطنين الذين يشعرون باستحالة التصالح مع العصابة الخليفية التي اختطفت الدولة واستخدمتها سلاحا ضد المواطنين، بدلا من ان تكون اداة ووسيلة لخدمتهم. هذا الاختطاف لا يختلف كثيرا عن ارهابي يختطف طائرة مكتظة بالمسافرين ليستخدمها لارهابهم بهدف الحصول على مكاسب مادية او الاهانة او التنكيل. وحين يهيمن ذوو العقليات الارهابية والمتطرفة على الحكم تتحول الدولة الى جهاز قمعي خطير، وهذا ما تفعله العصابة التي يتحكم فيها الطائفي المقيت خالد بن احمد، واخوه المشير خليفة بن احمد واقاربهما الذين لا يقلون حقدا وتعصبا واجراما.

البحرين الى اين؟ هذا هو السؤال الذي يطرحه الكثيرون، مواطنين وغيرهم. الامر المؤكد ان صحوة الشعب وثورته واصراره ووعيه عوامل ضرورية لتوجيه مسيرة التغيير لاخراج البلاد من العهد الخليفي الاسود الى مرحلة مفعمة بالامل والحرية وحكم القانون. وما أصدق الثوار حين يهتفون في مسيراتهم اليومية التي لم تنقطع يوما واحدا: "مهما صار، مهما جرى، الشعب ما يرجع ورا". فلا عودة للماضي الذي يهمين الخليفيون فيه على البلاد والعباد ويسومون المواطنين سوء العذاب. واذا كان داعمو هذه الطغمة يعتقدون بان تصعيد الاجراءات القمعية سيؤدي الى تركيع الشعب فما ابعدهم عن الصواب. ان شعبا قدم شبابه فداء على طريق الحرية لا يهزم، وان نظاما مارس البطش والارهاب والعقاب الجماعي والطائفية وهدم المساجد وانتهك الاعراض لا يمكن ان يبقى. فليستيقظ داعمو العصابة الخليفية وليدركوا ان عهدها قد انتهى وان تصعيدها القمع دلالة على حالة اليأس والاحباط التي هيمنت على رموزها. وبرغم اعتقال رموز الشعب وعلمائه المجاهدين وقادته السياسيين، فلا مجال للتراجع او المساومة خصوصا بعد ان انقطعت خيوط التواصل كاملة، ولله الحمد، بين ابناء البحرين والمحتلين الخليفيين والسعوديين. فصبرا صبرا، أيها الشعب الصامد حتى ينجز الله وعده ويأفل نجم الطغاة والمحتلين، وتنقشع سحب الظلم والاستعباد. "يا أيها الذين أمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون".

اللهم ارحم شهداءنا الابرار، واجعل لهم قدم صدق عندك، وفك قيد أسران يا رب العالمين

حركة احرار البحرين الاسلامية

20 سبتمبر 2013

البرلمان الاوروبي يصفع العصابة الخليفية ويطالبها بالتخلي عن بلطجتها وارهابها

صوت البرلمان الأوروبي، يوم الخميس (12 سبتمبر/ أيلول 2013) لصالح قرار حول وضع حقوق الإنسان في البحرين، تقدمت به أربع كتل برلمانية تمثل حزب الشعب الأوروبي (EPP)، والتحالف التقدمي للاشتراكيين والديمقراطيين S) (& D، وتحالف الليبراليين والديمقراطيين من أجل أوروبا (ALDE)، وتحالف أحزاب الخضر الأوروبية (Verts/ALE)، وهذا هو القرار الرابع عن الوضع البحريني منذ العام 2011، إذ صدرت القرارات الماضية في 27 أكتوبر / تشرين الأول 2011، 15 مارس/ آذار 2012، و17 يناير/ كانون الثاني 2013.

وقد دعا البرلمان الأوروبي في القرار الذي أصدره أمس »السلطات البحرينية إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير، سواء على الإنترنت أو عبر الوسائل الأخرى، وحرية التجمع«، معبراً عن »عميق الأسف للإجراءات التقييدية التي صدرت مؤخراً«، وداعياً إلى »رفع الحظر على الحق في التظاهر السلمي وحرية التجمع في العاصمة (المنامة) وإلغاء الأوامر الصادرة عن وزير العدل في 3 سبتمبر 2013، والتي لا تتوافق مع التزام الحكومة البحرينية بالتعهد بالإصلاحات، ولن تساعد على تحقيق المصالحة الوطنية أو بناء الثقة بين جميع الأطراف.«

كما حث البرلمان الأوروبي على »احترام الحق المشروع للمواطنين البحرينيين للتعبير عن آرائهم بحرية، وتنظيم التجمعات والتظاهر سلمياً«، مشدداً على »أهمية وسائل الإعلام الحرة والتعددية، وإفساح المجال للمنظمات غير الحكومية والصحافيين الدوليين بزيارة البحرين.«

ورحب البرلمان الأوروبي بـ »الخطوات التي اتخذتها السلطات البحرينية لتنفيذ توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق«؛ مشيداً بـ »بعض الجهود التي بذلت في هذا الصدد«، ولكن في الوقت ذاته أكد على وجوب تحسين حالة حقوق الإنسان في البلاد.

وحث البرلمان الأوروبي »حكومة البحرين على التنفيذ الكامل، وعلى وجه السرعة، لتوصيات لجنة تقصي الحقائق وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل (جنيف).«

وأوصى البرلمان الأوروبي بأن »يتطرق مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة المنعقد حالياً في جنيف في دورته الرابعة والعشرين الى الوضع في البحرين وأن يباشر بتحديد آلية لرصد الوضع ومتابعة تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق، وتنفيذ حل شامل لحالة حقوق الإنسان في البحرين.«

ودعا البرلمان الأوروبي »الحكومة البحرينية إلى تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية اللازمة، وتشجيع إجراء حوار وطني شامل وتحقيق المصالحة، بما في ذلك الإفراج عن المعارضين .«كما دعا السلطات البحرينية إلى »وضع حد فوري لجميع أعمال القمع، بما في ذلك المضايقة القضائية، والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع سجناء الرأي والنشطاء السياسيين والصحافيين والمدونين والأطباء والمسعفين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمتظاهرين السلميين.«

هذا ورحب البرلمان بالمرسوم الذي صدر عن جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة بإنشاء وتحديد اختصاصات مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، ودعا هذه المفوضية إلى القيام بالرصد الفعال وتحسين ظروف ومعاملة السجناء والمعتقلين؛ كما رحب البرلمان بوجود وزارة لشئون حقوق الإنسان، ودعا الوزارة للعمل وفقاً للمعايير والالتزامات الدولية لحقوق الإنسان، وأشاد بالموقف الإيجابي تجاه المرأة في المجتمع.

كما أشاد البرلمان الأوروبي بإنشاء أمانة عامة للتظلمات بوزارة الداخلية في شهر يوليو/ تموز 2013، وأعرب عن أمله في أن هذه الخطوة ستعني أن الشكاوى والتظلمات من المواطنين البحرينيين يمكن النظر فيها بفعالية. كما لاحظ البرلمان الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة البحرينية من أجل إصلاح قانون العقوبات والإجراءات القانونية، وشجع على مواصلة هذه العملية؛ ودعا حكومة البحرين إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان المحاكمات العادلة، واستقلال ونزاهة القضاء، والتأكد أن كل ذلك يتفق تماماً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وحث البرلمان الأوروبي على إجراء تحقيقات مستقلة في جميع مزاعم التعذيب وغيرها من ضروب سوء المعاملة، وأن يتم الإعلان عن النتائج؛ وأن تتم محاسبة المسئولين عن الانتهاكات السابقة لأن ذلك يمثل عنصراً أساسياً في الطريق نحو العدالة والمصالحة الحقيقية، والتي هي ضرورية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

كما حث البرلمان الأوروبي »السلطات البحرينية على احترام حقوق الأحداث، والامتناع عن احتجازهم في مرافق الكبار، ومعالجة قضايا الأحداث وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل، التي تعد البحرين طرفاً فيها.«

وقال القرار إن البرلمان الأوروبي »يعتقد أن الحرمان التعسفي من الجنسية يمكن أن يؤدي إلى انعدام الجنسية (بدون جنسية)، مع عواقب وخيمة للأفراد المعنيين، ويلاحظ أن قيام السلطات البحرينية بسحب جنسية المعارضين السياسيين يتعارض مع القانون الدولي.«

وأضاف البرلمان الأوروبي انه »يأسف لرد الفعل الضعيف الصادر عن مفوضية الاتحاد الأوروبي تجاه الوضع المستمر في البحرين ويدعو نائبة رئيس المفوضية الأوروبية الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشئون الخارجية والسياسة الأمنية لإدانة الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في البحرين، وفرض التدابير التقييدية (مثل حظر إصدار التأشيرات وتجميد الأصول) ضد أولئك الأفراد المسئولين عن، أو المشاركين في، انتهاكات حقوق الإنسان (كما هو موثق في تقرير لجنة تقصي الحقائق).«

ودعا البرلمان الأوروبي إلى »أن تقوم نائبة رئيس المفوضية الأوروبية الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشئون الخارجية والسياسة الأمنية بوضع استراتيجية واضحة مع الدول الأوروبية لكيفية تعامل الاتحاد الأوروبي، سواء سراً وعلانية، للدفع نحو إطلاق سراح سجناء الرأي، وإلى ضمان اعتماد النتائج التي توصل إليها مجلس الشئون الخارجية للإتحاد الأوروبي بشأن حالة حقوق الإنسان في البحرين، والتي ينبغي أن تشمل الإفراج الفوري وغير المشروط عن هؤلاء السجناء.«

وأعرب القرار »عن الأسف لتأجيل زيارة المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب إلى البحرين، والتي تأجلت مرة أخرى، ودعا السلطات البحرينية أيضاً لتسهيل زيارات المقررين الخاصين المعنيين بحرية تكوين الجمعيات والتجمع والمعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان.«

ورحب البرلمان الأوروبي »بقرار جامعة الدول العربية لإنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان في المنامة، وأعرب عن أمله في أن يكون ذلك بمثابة محفز لاحترام حقوق الإنسان في جميع أنحاء المنطقة؛ وحث حكومة البحرين، وكذلك الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية،على ضمان النزاهة والحيادية والكفاءة والمصداقية لهذه المحكمة.«

وأوصى البرلمان الأوروبي بأن »تقوم نائبة رئيس المفوضية الأوروبية الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشئون الخارجية والسياسة الأمنية بإرسال هذا القرار (الصادر في 12 سبتمبر 2013) إلى حكومات وبرلمانات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وإلى وحكومة وبرلمان مملكة البحرين.«

كلما اظلمت سماء الخليفيين— البقية من ص 1

لان السعودية اضعف من ان تحدث تغييرا في نفسيات العرب والمسلمين، او تدفعهم لقبول الاستبداد والحكم التوارثي الاستبدادي. ثالثها: ان تهدئة محاور التماس الساخنة بين ايران والغرب اصبحت عامل قلق كبير لدى السعوديين وبقية العائلات الحاكمة في الخليج، وان هذا التقارب الايراني – الامريكي سيكون على حساب تلك العائلات التي ترفض تطوير سياساتها خصوصا في مجال الشراكة السياسية على صعيد الداخل. هذا التغير في موازين القوى لن يكون لصالح انظمة الاستبداد بدول مجلس التعاون الخليجي، بل باتجاه ترويج المشروع الديمقراطي والتخلص من الانظمة العائلية الشمولية التي تحصى على المواطنين انفاسهم. رابعها: ان نجاح شعب البحرين في تخطي تلك العقبات واصراره على مواصلة نهجه الثوري والتظاهر بدون كلل او تعب ضد نظام الحكم الخليفي، احدث واقعا جديدا في المنطقة لن يستطيع السعوديون القضاء عليه. هذا الواقع يكشف إصرار المواطنين الخليجيين على اقامة انظمة ديمقراطية بديلة للانظمة التي تتمحور حول القبيلة، وتعتبر الخروج عن اعرافها خطا احمر.

وبالاضافة لاصدار الخليفيين امرا بحل المجلس العلمائي، جاء اعتقال الناشط السياسي القيادي بجمعية الوفاق، السيد خليل مرزوق، ليقطع آخر خيوط التواصل بين الخليفيين والبحرانيين. الاعتقال حدث لامور غير واضحة ولكن ما هو واضح ان الخليفيين لم يعودوا قادرين على سماع الاصوات المطالبة بالتغيير، والاستاذ خليل مرزوق يشعر بانتمائه للوطن والشعب وعدم جدوى التعويل على عصابة حاكمة اثبتت خيانتها للوطن باستدعاء الاحتلال، وعداءها للشعب بالتعذيب والقتل ونشر عصابات "فرق الموت". لقد توسعت سجونهم لتضم آلاف البحرانيين المظلومين، اعتقادا من آل خليفة ان تطلعات الشعب ستنسى وراء القضبان. وفات هؤلاء ان السجن اصبح مدرسة الثوار، وان الكثيرين ممن دخلوا السجن خرجوا منه أشد ثباتا وأعمق بصيرة. والدليل على ذلك ان الكثيرين من السجناء اعتقلوا اكثر من مرة، ولم يزده الاعتقال الا ثباتا وتسليما لارادة الله سبحانه. ولأن الخليفيين عبيد الشيطان وعشاق الدنيا فانهم يظنون ان البطش سوف يثني الاحرار عن طريقهم، فهم لا يعرفون هذا الشعب الذي احدثت الثورة في شبابه تغييرا منقطع النظير، فلم يعد البطش رادعا عن الحركة، لان شباب الثورة آلوا على انفسهم ان لا يتراجعوا حتى يفتح الله على ايديهم ويمحق الخليفيين ولو بعد حين. هؤلاء نشأوا عشاقا لدين الله ونبيه الكريم فأدركوا ان الجهاد من اجل الحق والحرية يقربهم من الله تعالى: ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة في سبيل الله ولا يطئون موطئا يغيظ الكفار ولا ينالون من عدو نيلا إلا كتب لهم به عمل صالح إن الله لا يضيع أجر المحسنين (120) ولا ينفقون نفقة صغيرة ولا كبيرة ولا يقطعون واديا إلا كتب لهم ليجزيهم الله أحسن ما كانوا يعملون (121).

تواصل الارهاب الخليفي بدون توقف فأصب الطاغية وعصابته يستهدفون احرار البلاد بالسجن والتعذيب والقتل بدون حدود. وما جرائم خطف النشطاء وتعذيبهم والتمثيل باجسادهم الا مؤشر لحالة اليأس التي بلغها العدو الخليفي ورموزه المجرمة. ولذلك اصبحت الدولة كلها، باجهزتها وامكاناتها، اسلحة ضد الشعب. فالقضاء سلاح ضد الثوار، واجهزة الامن والشرطة والاستخبارات عدوة للشعب، لا يهمها الا حماية الطغمة الحاكمة والانتقام من معارضيهم بابشع الاساليب، وفرق الموت التي ينتشر افرادها ملثمين في شوارع المدن والقرى تحولت الى عصابات مجرمة وقطاع طرق ومحترفي التعذيب بعد ان انسلخوا من انسانيتهم بفعل التدريب والمال. البحرين لم يعد بلدا آمنا لأهله في ظل حكم عصابة من المحتلين وقطاع الطرق، وبالتالي فلن يهدأ الوضع حتى تتحرر البلاد من الخليفيين واعوانهم. ثورة الشعب انطلقت في الرابع عشر من فبراير لتقود البلاد الى بر الامان بعد عقود من القنوط واليأس في ظل الحكم الخليفي الغاشم. لقد انتصرت الثورة على الخليفيين، فاستعانوا بالاحتلال السعودي واجهزة الامن الغربية، ولكن هؤلاء جميعا فشلوا في دحرها، وما يزال الثوار يحاصرون العدو الخليفي في كل زاوية، داخل البلاد وخارجها. وما البيان الذي وقعته 48 دولة بمجلس حقوق الانسان يشجب الممارسات الخليفية الا مؤشر لفشل كافة وسائل العدو لتضليل الرأي العام الدولي. ثم جاء قرار البرلمان الاوروبي ليكشف حقيقة الحكم الخليفي، وليحاصره وليكشف جرائمه امام العالم. البحرين مقبلة على التغيير الشامل بعون الله، ولن تستطيع الجهود الخليفية والسعودية والبريطانية والامريكية تغيير مسار ثورة الشعب مهما استخدموا من قمع وتنكيل. هذه التطورات تشير باتجاه واحد: ان الشعب لن يرجع الى الوراء وان عقارب الساعة تتجه نحو موعد السقوط المحتوم لحكم العصابة الخليفية، برغم اساليب التضليل وممارسات الا نحراف لديهم. انه صمود حتى النصر الموعود: "ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله، ينصر من يشاء، وهو العزيز الرحيم"

الى الشهيد صادق سبت من احد عشاقه

فتى قرر اليوم يمضي سريعا ... فصار مع الفجر في الفائزين
ترجل من قبل شهر وحيدا ... أبى ان يغط مع النائمين
وكان خجولا مع الناس ... لكن جريئا على الظلم والظالمين
وكان رقيقا مع الناس ... لكن وبالا على ثلة القاتلين
وكان يصلي ويمضي سريعا ... بشغل يشق على الخاملين
وكان يضمد كل الجراح ... لمن خر في ساحة الصامدين
وكان يصوم وكان يزكي ... وسيفا على دولة الجائرين
وكان نسيم الحياة العليل ... يردد انشودة الثائرين
وحين ترجل كان نحيفا ... رشيقا كما ديدن الصائمين
تهشم دهسا بحقد البغاة ... كما هشم البغي صدر الحسين
وكان صغيرا على الموت لكن ... أبى ان يكون مع القاعدين
سلاما وانت الصدوق الامين ... تلألأ نعشك للفاقدين
هنا لا بكاء، هنا لا جروح ... ولكنها قبضة لا تلين
وعهدا بصدق وانت الصدوق ... وانت الوصي وانت اليقين
بحق القرابين مذبوحة ... على مذبح الحق في كل حين
سيبقى رفاقك لن يخذلوك ... على الدرب يا شمعة السهلتين